

تخفيف عبء الحظر المفروض وتقليل آثاره الاقتصادية على الدول المنتجة للسلاح ، الا انه تحت ستار هذه الاعتبارات نفسها قد تتمكن الدولة المتعرضة للحظر من التآمر مع هذه الشركات الاحتكارية للمطالبة بالحظر الانتقائي لقاء أغراءات مالية كبيرة ، وقد كانت تسمح في فرنسا خلال السنوات الأخيرة الماضية مثل هذه المطالبات بالحظر الانتقائي والغاء الحظر الشامل الذي فرضته فرنسا على تصدير الاسلحة الى اسرائيل في عام ١٩٦٩ .

هذه الصعوبات كلها سوف تواجه بشكل او بآخر الجهود التي يمكن أن تبذل في سبيل استصدار قرار عالمي يحظر تصدير الاسلحة الشامل الى اسرائيل ، وخاصة ان الولايات المتحدة مستلجاً الى الضغط على الدول الاخرى بغية عدم اتخاذه لانه سيستهدف اسرائيل وحدها باعتباره خطراً ارغامياً . ومع ذلك فاننا نرى انه من الممكن تفادي الكثير من الصعوبات اثناء الجهود المبذولة لتحقيق الحظر المقترح وذلك عن طريق اتباع أسلوب تسلسلي يبدأ على صعيد الدول منفردة ، ثم على صعيد المنظمات الاقليمية لينتهي أخيراً في اكبر اجتماع دولي هو الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونعتقد ان هذه الجهود سوف تستغرق مده من الزمن لا تقصر عن موعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة القادم في ايلول ١٩٧٥ .

والمنطلق الاساسي في هذا الاسلوب التسلسلي للحصول على قرار عالمي بالحظر على تصدير الاسلحة الحربية الى اسرائيل هو واقع أن أكثرية دول العالم قد اتخذت موقفاً محدداً من اسرائيل اضعف صورته هو مطالبته بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخيرة ، وقد ظهرت هذه المواقف بأشكال مختلفة منها التصريحات الفردية والبيانات الثنائية والبيانات الدولية المتعددة الاطراف (١١) ، ومنها قرارات بعض المؤتمرات الدولية والمنظمات الاقليمية وعدد من المنظمات والهيئات العالمية المنبثقة عن الأمم المتحدة (١٢) أو عن جمعيتها العامة (١٣) .

ويتطلب الحصول على قرارات الدول الفردية بالحظر مجهوداً دبلوماسياً كبيراً من جانب الجامعة العربية ، كمنظمة اقليمية ، ومن جانب الدول الاعضاء فيها بشكل افرادي ، لاقناع الدول الصديقة سواء في العالم الثالث أو في كتلة الدول الاشتراكية أو بعض الدول الاوروبية المؤيدة للحق العربي بضرورة الحظر المقترح . وسيكون لهذه القرارات الفردية أثرها الكبير على نجاح المراحل التالية ، ونعتقد أن الفرصة مواتية في الوقت الحاضر للحصول على عدد كبير من هذه القرارات .

وتأتي المرحلة الثانية بعد أن يتم الحصول على عدد معقول من قرارات الحظر الفردية لاقناع المنظمات الاقليمية باتخاذ قرارات بالحظر على المستوى الاقليمي ، وهذه القرارات التي تتخذ بالاكثرية يمكن من ناحية أن تزيد من عدد المشتركين في الحظر ، كما سيكون لها من ناحية أخرى صداها الدولي . وطبيعي أن ينصب الجهد الاساسي في هذه المرحلة على دول السوق الاوروبية المشتركة ، لان صدور قرار بالحظر من هذه السوق سيقطع من الناحية العملية على اسرائيل طريق الحصول على جزء مهم من العتاد الحربي ، وسيحقق نصراً كبيراً للقضية الفلسطينية من حيث مغزاه الادبي .

وأما المرحلة الثالثة فهي عرض موضوع الحظر العالمي على الأمم المتحدة كمؤيد قانوني دولي لتنفيذ القرارات التي قامت الجمعية العامة باصدارها في دورة عام ١٩٧٤ والمتعلقة بالقضية الفلسطينية وارغام اسرائيل على الالتزام بها . وفي هذه المرحلة الأخيرة ، وهي ادق المراحل وأصعبها ، يمكن لقرار الحظر الجماعي المتخذ باكثرية الاصوات في الجمعية العامة ان يضمن النتائج التالية :